٧١/١٢/٣١ خسارة محققة بمقدارها ٤٦٣،٩٧١ دينارا اردنيا منها ٢٠،٣٠٠،٢٤٤ دينارا خسائر مرحلة من العام السابق(١٩). والميزانية العمومية لشركة التبغ والسجائر الاردنية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٧٠ ٨٧،٦٩٩ دينارا اردنيا(٢٠). اما شركة الالبان الاردنية فقد اظهرت ميزانيتها العمومية المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٧٠ خسائر محققة مقدارها ٣٧٩١ دينارا اردنيا(٢١). واحيلت شركة الورق والكرتون الى لجنة الامن الاقتصادي لدراسة اوضاعها المالية المتدهورة(٢٢). وصفت اكبر شركات المقاولات والبناء اعمالها وصرفت اكثر من ٩٠ ٪ من عمالها وتاثرت جميع الشركات المرتبطة بشركات البناء كشركات الدهان « شركة دهان الرصيفة » ومتاجر بيع ادوات البناء والنجارة والاثاث والحدادين بتوقف العمل في شركات المقاولات . وادى ذلك كله بالضرورة الى ازدياد عدد العمال العاطلين عن العمل والمسرحين من العمال الصناعيين والعمال الحرفيين وبالتالي الى انخفاض دخول افراد الطبقة العمالية الفقيرة . فقد بلغ عدد العمال المسرحين من شركة البناء والمقاولات العربية ٤٩٥ عاملا من اصل ٥٠٠ عامل او في شركة شاهين للمقاولات ٦٦٠ عاملا من اصل ٧٠٠ عامل ، وفي شركة ريم للمقاولات ٤٨٥ عاملا من اصل ٥٠٠ عامل ، وفي شركة العماد « مظفر ابو السعود » ٩٨٠ عاملا من اصل ١٠٠٠ عامل ، وفي شركة دلتا ٣٨٢ عاملا من اصل ٤٠٠ عامل(٢٣).

ثانيا : فقدت الموازنة الاردنية جزءا مهما من وارداتها المالية نتيجة لتجميد المساعدات العربية الليبية والكويتية والتي تبلغ نحو ٢٦ مليون دينار اردني سنويا . وساعد ذلك على خلق الازمة المالية والاقتصادية الراهنة التي تعاني منها الاردن . خاصة ان هذه المساعدات كانت تغطي جزءا كبيرا من بنود الانفاق في الموازنة لا تستطيع الحكومة الاردنية تغطيتها بالواردات المحلية نتيجة لسياستها الاقتصادية غير الوطنية ، مما يؤدي الى زيادة العجز السنوي في الموازنات الاردنية التالية لقرار التجميد .

بناء على مشروع الموازنة ١٩٧٣/٧٢ تشكل المساعدات الكويتية المجمعة ما قيمته ٣٢،٥٦٠،٠٠٠ دينار اردني وتمثل بذلك ٢٦ ٪ من مجموع بنود الانفاق . ولضعف قدرات البلاد الانتاجية ومواردها المحلية عن تغطية قيمة هذا المبلغ ـ الذي يمكن ان يبقى مجمدا امام استمرار سياسة النظام الاردني الحالية ـ كما اعترف بذلك وزير المالية الاردني في خطابه امام مجلس النواب في معرض طرحه لمشروع الموازنة ولتوقف المساعدات الليبية بشكل كامل (الغيت قيمة المساعدات الليبية من مشروع الموازنة) ، فاننا نستطيع القول أن حالة الانهيار الاقتصادي ستتضاعف وستحاول الحكومة مواجهة الانهيار هذا ـ كما عودتنا دائما ـ باللجوء الى المساعدات الامبريالية مقابل مزيد من الاستسلام لسياسات الامبريالية الامريكية ومخططاتها في المنطقة . . .

---

١ ـ فؤاد حمدي بسيسو « الاثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة » **شؤون فلسطينية**، العدد ٢ ايار ١٩٧١ .

٢ ـ **الراي** ، ١٩٧٢/٥/١٢ « تصريح انيس المعشر وزير المالية الاردني » .

٣ ـ **الراي** ، ١٩٧٢/٥/١٩ .

٤ ـ حول هذا الموضوع انظر كتاب **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني** ، مركز الابحاث في م. ت. ف. ، ايلول ١٩٧١ قسم التعبئة في الريف وتشكيل الجيش الشعبي ص ١٣٢ .

٥ ـ **المرجع السابق** ، ص ١٢٧ .

٦ ـ كتاب **الاحصاء السنوي الاردني** ـ التجارة الخارجية ـ ١٩٧٠ ؛

٧ ـ **المرجع السابق** ـ التجارة الخارجية ـ ١٩٧٠ .

٨ ـ فؤاد حمدي بسيسو « الاثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢ ، ايار ١٩٧١ .

٩ ـ كتاب **الاحصاء السنوي الاسرائيلي** ـ ١٩٧٠ .

١٠ ـ **المرجع السابق** .

١١ ـ استخرجت النسب باعتماد النسب المرجحة